1984-01-28

في مذكرة رفعت الى المفتي خالد وأحيلت الى الوزان

لجنة دار الفتوى لمتابعة قضية المخطوفين: حسمها يقضي بتحرك غير مقيد للصليب الأحمر

"اشتراط حق المداهمة وتدخل السلطة وتنشيط اللجنة الرسمية"

وضعت اللجنة المنبثقة عن دار الفتوى لمتابعة قضية المخطوفين، والتي يرئسها الرئيس سليم الحص نتائج عملها، امام مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في مذكرة رفعتها اليه، واحالها بدوره الى رئيس الحكومة شفيق الوزان مرفقة برسالة خطية طلب فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ ما ورد في المذكرة.

رسمت المذكرة منهجية عمل يمكن ان تفضي الى حسم قضية المخطوفين، تقوم على تحرك بعثة الصليب الاحمر الدولي للكشف على اماكن وجود المخطوفين، وايداع تحقيقاتها لدى اللجنة التي كانت الحكومة قد الفتها برئاسة القاضي سامي يونس.

وفي معرض اشارتها الى عرقلة عمل الصليب الاحمر الدولي نتيجة رفض احدى الجهات الحزبية تسليمه اذنا صريحا بتسليم المعلومات التي يحصل عليها الى لجنة سامي يونس، اكدت المذكرة على اهمية دور الصليب الاحمر الدولي الى جانب السلطة الرسمية في حسم قضية المخطوفين.

وطلبت لجنة دار الفتوى اعادة تنشيط اللجنة الحكومية، ودعت الى ضرورة ان يقوم الصليب الاحمر الدولي بالكشف على جميع الامكنة التي يحتجز فيها مخطوفون، او التي يشتبه ان فيها مخطوفين، وان يودع اللجنة الرسمية نسخة عن نتائج تحقيقاته الكاملة، شرط ان يحتفظ بحق مداهمة اي مكان حزبي، وجمع المعلومات من اشخاص كانوا مخطوفين واطلق سراحهم.

نص المذكرة

كان المفتي خالد استقبل على مدى ساعة امس، لجنة دار الفتوى وتسلم منها المذكرة الآتي نصها:

«باشرت لجنتنا عملها بالقيام بجولة على المسؤولين في الحكم شملت رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل ورئيس مجلس النواب الاستاذ كامل الاسعد ورئيس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان ووزير العدل الاستاذ روجيه شيخاني ووزير الدفاع الوطني الاستاذ عصام خوري، كما اجتمعت برئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في لبنان السيد ميشال اميغيه.

بنتيجة تلك الجولة توصلت لجنتنا الى رسم منهجية عمل يمكن ان تفضي الى حسم قضية المخطوفين، وهذه المنهجية تقوم على تحرك بعثة الصليب الاحمر الدولي للكشف على اماكن وجود المخطوفين وايداع تحقيقاتها لدى اللجنة التي كانت الحكومة قد الفتها برئاسة القاضي سامي يونس. فاذا ما تم ذلك فان الحكومة تكون قد حصلت على المعلومات التي يمكن ان تبني عليها المواقف اللازمة، على المستويات السياسية او القضائية او الامنية لانهاء هذه القضية.

لقد تبين لنا منذ البداية ان الصليب الاحمر الدولي هو المرجع الوحيد الى جانب السلطة الرسمية، الذي يستطيع بما له من وزن وما يتمتع به من ثقة وخبرة في هذا المضمار ان يتولى الكشف الحسي على اماكن وجود المخطوفين لدى مختلف الاطراف الحزبية وتحديد مصيرهم، وهذا النوع من العمل، كما يؤكد المسؤولون عن الصليب الاحمر الدولي نفسه، هو اساسا من صلب اختصاصه، كان هذا ما حدا بنا منذ المنطلق الى اللجوء الى المسؤولين في الدولة من جهة، والى البعثة الدولية للصليب الاحمر من جهة ثانية.

من المعلوم ان قواعد العمل التي يلتزمها الصليب الاحمر الدولي تملي عليه السرية التامة، وقد صرح لنا رئيس البعثة في لبنان انه لا يستطيع ان يطلعنا على نتائج اي عمل يقوم به وان النتائج التي يتوصل اليها تبقى محفوظة بينه وبين الجهة الحزبية التي يجري التحقيقات لديها، اما الصليب الاحمر فيستخدم تلك النتائج حصرا لابلاغها افراديا لذوي المخطوفين كل في ما يخصه.

ولما كان هذا الواقع لا يسمح للسلطة بان تستفيد من المعلومات المتجمعة من اجل اتخاذ ما يجب من خطوات في اطار مسؤولياتها تجاه المخطوفين، فقد اصرت لجنتنا على الصليب الاحمر بان يودع نسخة من نتائج تحقيقاته لدى لجنة سامي يونس باعتبارها ذات صفة رسمية، فابدى الصليب الاحمر استعداده لتلبية هذا الطلب شرط ان تاذن له الاطراف الحزبية المختلفة بذلك صراحة، وقد طالب رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في بيروت بان يسعى الى الحصول على مثل هذا الاذن وعرض خدماتنا لتسهيل مهمته في هذا السبيل.

وكان العقيد سيمون قسيس، مدير المخابرات في الجيش، قد زار رئيس لجنتنا الدكتور سليم الحص في مكتبه في صدد موضوع المخطوفين والدور الذي يمكن ان يتولاه الصليب الاحمر الدولي في هذا الشان. وفي اتصال هاتفي جرى في ما بعد طلب رئيس لجنتنا من العقيد قسيس التنسيق مع رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في بيروت ومساعدته على الحصول على الاذن المطلوب من مختلف الاطراف الحزبية، وبعد حين اتصل العقيد قسيس برئيس لجنتنا ليبلغه استعداد كل الاطراف للتعاون مع الصليب الاحمر، وكل الاتصالات التي اجرتها لجنتنا بعد ذلك مع الصليب الاحمر الدولي ومع سائر الجهات الرسمية كانت لا تترك مجالا للشك في حصول الصليب الاحمر الدولي على الاذن المطلوب بالمعنى اللازم، وقد اعلنت لجنتنا ذلك في بيان لها صدر اثر اجتماع عقدته في ٣٠ كانون الاول ١٩٨٣ وبعد اتصال مع الصليب الاحمر الدولي في ذلك اليوم بالذات.

ولكن سرعان ما تبين ان الصليب الاحمر الدولي قام بجولة من التحقيق ولم يودع نتائجه لجنة سامي يونس، وقد صدر عنه بيان في الصحف يفيد انه لم يفعل لانه لم يحصل على اذونات صريحة بذلك من احد الاطراف الحزبية الثلاثة التي يتعاطى معها. ولدى اجتماع لجنتنا بنائب رئيس البعثة الدولية في بيروت (نظرا لغياب رئيسها خارج البلاد) صباح الثلاثاء في ١٠/١/١٩٨٤، اكد لنا هذا الواقع.

تداولنا مع نائب رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في ما قامت به من نشاط، فتبينت لنا ثغرات في المنهج الذي اتبعته البعثة في جولة استقصائها عن المخطوفين فطلبنا تداركها وكانت لنا افكار في هذا الصدد عرضناها، وجمعنا ملاحظاتنا في مذكرة قدمناها الى البعثة الدولية في ١٠/١/١٩٨٤.

لمسنا والحق يقال تجاوباً من نائب رئيس البعثة الدولية ولكنه اوضح لنا انه لا يستطيع ان يقوم باية خطوة تخرج عن قواعد العمل المعتادة التي يلتزمها الا باذن من الادارة في جنيف، وفي اليوم التالي ابلغنا ان الادارة في جنيف اعتذرت عن تلبية طلب ايداع نتائج التحقيقات لجنة سامي يونس او اي مرجع آخر، الا اذا تامن الاذن بذلك من مختلف الاطراف الحزبية (وفي تلك الحال تودع لوائح الاسماء من دون سائر النتائج). كما اعتذرت عن تلبية طلب لجنتنا ان تسلك البعثة الدولية للصليب الاحمر مسلك المداهمة لامكنة احتجاز المخطوفين من غير انذار او اعلام مسبق.

ان لجنتنا تعلم ان الصليب الاحمر الدولي لا يملك امكانات المهمة الامنية ولا ذلك من اختصاصه اساسا، فكل ماكانت لجنتنا تتوخاه هو ان يتوافر عنصر المفاجاة في عمليات الكشف التي يقوم بها الصليب الاحمر فلا يتاح للجهة الخاطفة عمل شيء ما لاخفاء المحتجزين او نقلهم من مكان الى آخر في سياق عملية الاستقصاء.

اذا كان الصليب الاحمر الدولي قد قرر عدم تلبية طلبنا في امرين: ايداع نتائج التحقيقات لدى لجنة سامي يونس والتزام خط المداهمة في الكشف على مخابىء المخطوفين نظرا لان الامرين يخرجان عن خط عمله المعتاد، فقد ابلغنا رئيس الحكومة تشبثنا بالامرين معا لاننا نرى فيهما كل الاهمية، فمن غير وضع نتائج التحقيقات في تصرف السلطة اللبنانية تبقى الدولة على غير علم بالحقائق وبالتالي على غير قدرة للقيام بخطوة في انهاء قضية المخطوفين، واذا فقد عنصر المفاجاة في معاينة مخابىء المخطوفين لدى الاحزاب امكن هذه الاحزاب الحؤول بين الصليب الاحمر الدولي وبين الوقوف على كل الحقائق، لذلك فاننا نرى ان العمل على انهاء قضية المخطوفين يبقى عقيما او في احسن الاحتمالات غير مكتمل او غيرمضمون النتائج، ما لم يراع هذان الشرطان.

كنا منذ البداية نتوخى ان تكون الدولة طرفا متحركا نشطا في قضية المخطوفين وقد سعينا لان يلعب الصليب الاحمر الدولي دورا يكون من شانه وضع المعلومات اللازمة في يد الدولة لكي تتمكن من اتخاذ الموقف الملائم في ضوئها وبالتالي اداء الدور الطبيعي المطلوب منها حيال قضية المخطوفين، فاذا بنا امام قيود صارمة يلتزمها الصليب الاحمر في اسلوب عمله تجعل ثمرة ذلك العمل غير قابلة للاستثمار من قبل الدولة. لذلك وجدنا ان لا مندوحة عن احد امرين: اما ان تقنع الدولة الصليب الاحمر بضرورة الخروج عن صمته المعهود بالنسبة الى النقاط التي حددناها، واما ان تقوم هي بوسائلها الخاصة ومن خلال الاجهزة المختصة بالعمل المطلوب لسد النقص الحاصل من جراء القيود الشديدة التي يلتزمها الصليب الاحمر الدولي.

صاحب السماحة،

لقد ابلغنا رئيس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان كل هذا، وسلمناه مذكرة بالتفاصيل خلال لقاء كان لنا معه صباح ١٣ كانون الثاني ١٩٨٤ في حضور عضوي لجنة سامي يونس (وقد غاب عن اللقاء الاستاذ يونس بسبب وجوده خارج البلاد).

وبنتيجة البحث تعهد رئيس الوزراء بالنظر في مطالب لجنتنا ومقترحاتها الواردة اعلاه مع احد العضوين الحاضرين من لجنة سامي يونس، وبتحريك لجنة سامي يونس وبتعيين رئيس جديد لها اذا تبين ان غياب الاستاذ يونس مرشح لان يطول، كما تعهد بان يتابع الامر مباشرة مع الصليب الاحمر الدولي.

وهكذا،

لما كانت لجنتنا تدرك ان لا سبيل امامها للعمل المثمر من اجل قضية المخطوفين الا عن طريق الدولة اللبنانية التي تملك السلطات والصلاحيات اللازمة وعن طريق الصليب الاحمر الدولي الذي يملك الامكانات اللازمة.

وبعد ان توصلت لجنتنا الى تحديد الخط الوحيد الممكن لاي عمل جدي يستهدف خدمة قضية المخطوفين، وخط العمل هذا يقوم بالضرورة على دور واضح للدولة اللبنانية وآخر للصليب الاحمر الدولي،

رأينا ان نعود فنبسط الامر بين يديكم طلبا لمؤازرتكم في تذليل الصعوبات التي تعترض انجاز مهمتنا، وهذا يقتضي مراعاة ما يلي:

اولاً: مطالبة الحكومة باعادة تنشيط اللجنة الرسمية لمتابعة قضية المخطوفين التي يراسها القاضي سامي يونس.

ثانيا: يقوم الصليب الاحمر الدولي بالكشف على جميع الامكنة التي يحتجز فيها مخطوفون او التي يشتبه ان فيها مخطوفين، ويودع الصليب الاحمر الدولي نسخة من نتائج تحقيقاته الكاملة (وليس مجرد لوائح باسماء الموجودين)، لدى لجنة سامي يونس، ولما كان احد الاطراف الحزبية المعنية قد امتنع عن اعطاء الصليب الاحمر الدولي تصريحا بالايداع كما هو مطلوب، فان تجاوز هذه العقبة اصبح يتطلب تدخلا من المسؤولين في السلطة.

ثالثا: من المهم ان يلتزم الصليب الاحمر الدولي في قيامه بمهامه اصولا تضمن الحد الاقصى من المصداقية لنتائج تحقيقاته، من ذلك:

ا ـ الاحتفاظ بحق مداهمة اي مكان يخص الجهات الحزبية التي مارست عمليات الخطف من غير انذار او اعلام مسبق.

ب ـ قيام الصليب الاحمر الدولي باتصالات خاصة، ولو مكتومة، مع اكبر عدد ممكن من الاشخاص الذين سبق ان تعرضوا للخطف من قبل مختلف الجهات الحزبية ثم جرى اطلاق سراحهم، ذلك لاننا على يقين من ان الصليب الاحمر يستطيع ان يستمد الكثير من المعلومات المفيدة عن هذا الطريق.

ج ـ لما كان الصليب الاحمر الدولي يلتزم شروط عمل محددة، ونحن نحترمها فلا بد من دور ناشط تقوم به الدولة اللبنانية، سواء من خلال لجنة سامي يونس بعد احيائها او من خلال اجهزتها المختصة، اما لمساعدة الصليب الاحمر على تامين الشروط التي يفتقدها او للقيام مباشرة بالاعمال التي لا يستطيع هو القيام بها.

ونحن نبقى على استعداد لتقديم اية مساعدة ممكنة ضمن امكاناتنا المحدودة والمتواضعة.

نشكركم على استمرار ثقتكم ونضرع الى الله تعالى ان يوفقنا جميعا في خدمة هذه القضية الانسانية الكبرى التي تعذب كل ضمير حي في مجتمعنا المنكوب».